



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ
بِمُنَاسِبَةِ افْتِتَاحِ الدَّوْرَةِ الْأُولَى مِنَ السَّنَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ الْأُولَى
مِنَ الْوَلَايَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ
الرَّبْلَاءِ، 27 ربيع الثَّانِي 1448هـ الموافق 09 أكتوبر 2026م

وَجِهَ صَاحِبُ الْجَلَالَةِ الْمَلِكُ مُحَمَّدُ السَّلَامُ نَصْرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ 09 أكتوبر 2026م، خُصَّابًا سَامِيًّا إِلَى
أَعْضَاءِ الْبَرْلَمَانِ بِمُنَاسِبَةِ افْتِتَاحِ الدَّوْرَةِ الْأُولَى مِنَ السَّنَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ الْأُولَى مِنَ الْوَلَايَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ الثَّانِيَةِ
عَشْرَةَ.

وَفِي مَا يَلِي النِّصْرَ الْكَامِلَ لِلْخُصَّابِ الْمَلِكِيِّ السَّامِيِّ:

"الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ،

حُضَرَاتِ السَّيِّدَاتِ وَالسَّالِمَاتِ الْبَرْلَمَانِيِّينَ الْمُحْتَرَمِينَ،

نَعْتَمُّ بِمُنَاسِبَةِ افْتِتَاحِ هَذِهِ الْوَلَايَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ الْجَدِيدَةِ، لِنَقْدِمَ التَّهْنِائِيَّاتِ لِأَعْضَاءِ مَجْلِسِ النَّوَابِ، عَلَى ثَقَّةِ
النَّاسِخِيِّينَ.

وَتَأْتِي هَذِهِ الْوَلَايَةُ فِي حُرْفِيَّةِ امْتِنَانِيَّةٍ، حَافِلَةٌ بِالْفُرْصِ، الَّتِي قَدْ لَا تَتَكَرَّرُ لِمَوَاصِلَةِ الْإِنْفِجَارَاتِ فِي مُنْتَلَفِ
الْجَعَالَاتِ.

وَأَمَّا نَتَخَصَّرُ أَنَّ تَشْكَلَ الْوَلَايَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ وَالْحُكُومِيَّةِ الْجَدِيدَةِ، مَنَعَصَفًا حَقِيقِيًّا لِمَوَاصِلَةِ صُحُوحِ الْمَغْرِبِ،
كَقُوَّةِ اقْتِصَادِيَّةٍ صَاعِدَةٍ وَمَوْثُوقَةٍ، فِي تَوَازُنٍ وَانْسِجَامٍ بَيْنَ النَّمُوِّ الْاِقْتِصَادِيِّ، وَتُعْزِيزِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ
وَالْجَعَالِيَّةِ.

حُضَرَاتِ السَّيِّدَاتِ وَالسَّالِمَاتِ،

لَقَدْ قُلْتُ مِنْ هَذَا الْمَنْبَرِ، سَنَةَ 2014: "إِنَّ أَغْلَى إِحْسَاسٍ عِنْدِي فِي حَيَاتِي، هُوَ اعْتِرَازِي بِمَغْرِبِيَّتِي"....

وهو نفس الإحساس اليوم، ولا تزيد السنين إلا قوة ورسوخا.

فالمغرب أمة من أعرق الأمم في العالم تحت راية ملكية عريقة، من أقدم الملكيات في التاريخ.

ومن حق المغاربة أن يعتزوا بهويتنا الدينية الأصيلة، في ظل إمارة المؤمنين، وبالهوية الحضارية المتميزة، الغنية بتعدد مكوناتها.

ونعتز أيضا بما حققناه من مكاسب سياسية ودبلوماسية، ومن إنجازات تنموية واقتصادية واجتماعية، غيرت وجه المغرب.

إن الاعتزاز بالوطن هنا، ليس من أجل التباهي والتعيير عن الرضى عن النفس، بل هو العافر الذي يحول الانتماء إلى مسؤولية، والثقة إلى واجب وكفى.

حضرات السيدات والسادة،

في سياق عالمي يتسم بتسارع التحولات الجيو - اقتصادية، انخرط بلادنا، برؤية واضحة، في دينامية جديدة من الإصلاحات والمشاريع الكبرى.

واليوم، إضافة إلى تسريع المشاريع المبرمجة، في البنيات التحتية، يتعين إلهاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى، لا سيما في مجالات الأمن المائي والصاقي والغذائي والإقلاع الصناعي والاقتصاد الرقمي، والكفاء الاصناعية.

كما ندعو من جديد، إلى التعجيل بتصوير قدرات المملكة، في مجال الاحتياطات الاستراتيجية، وتأمين توريد المواد الأساسية.

وفي هذا السياق، نهيب بالقصاع الخاص الوصفي، للارتقاء إلى فاعل استراتيجي، في التحول التنموي ببلادنا، وأن يكون أكثر مبادرة وابتكارا، وأكثر قدرة على خلق فرص الشغل، وعلى الاستثمار والتصدير.

كما يتعين وضع قضايا الشباب في صدارة السياسات العمومية، واهتمامات هيئات الحكامة، من خلال وضع تصور متكامل، يضمن تكافؤ الفرص، ويشمل التعليم والتأهيل والإدماج الاقتصادي.

وعلما بما يعزز الثقة في قدرتهم على الارتقاء الاجتماعي، وفي مؤسسات وصنهم وفي الفرص التي يوفرها لهم لبناء مستقبل أفضل، في ظل الحرية والكرامة والاستقرار.



حضرات السيدات والسادة،

إن الرهان الحقيقي للمرحلة المقبلة، هو العمل المبدئي، على المستوى التراخي، بالوقوف على المشاكل الحقيقية لكل منقطة، والعمل على إيجاد حلول واقعية لها.

فالنهوض بالتنمية المنهجية، وتحسين الخدمات العمومية، وتحفيز الاستثمار المنتج، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسار الجهوية المتقدمة، وتفعيل اللامركزية الإدارية.

غير أن التأخير والاختلالات، التي لا تزال تعوق تنزيل اللامركزية واللامركزية الإدارية، تنعكس سلباً على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعيق التجارب مع الانشغالات الحقيقية للمواطنين.

لذا، نشدد على أنه لم يعد من المقبول أي تأخير أو تماصل، في تفعيل الكامل لميثاق اللامركزية، بما يقتضيه من نقل للصلاحيات، والموارد البشرية والمالية الضرورية، من المركز إلى الأقاليم والجهات.

كما ينبغي وضع حد للعراقيل، التي لا تزال تعيق عمل مؤسسات الجهة، لا سيما من خلال تحديد أكثر وضوحاً للاختصاصات، ورفع من مواردها البشرية والمالية.

فقد أصبح من الضروري تنخيم العلاقات بين الدولة والجهات، ووضع آليات للتنسيق والتعاقد، لتمكين الجهات، من اتخاذ القرار وتنفيذ المشاريع.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تمكنت المملكة من ترسيخ مكانتها، على الصعيد الدولي، كشريك مسؤول وموثوق، يحرص على تنفيذ التزاماته، وينتصر من شركائه نفس التعامل.

وقد أسفرت المقاربة المتوازنة، التي اعتمدتها بلادنا في تدبير ظاهرة الهجرة، عن نتائج ملموسة.

لكن، يجب أن نعترف، بكل شجاعة وموضوعية، بأن النموذج الحالي للتعاون، في هذا المجال أصبح متجاوزاً، والازمات المتكررة خير شاهد على ذلك.

ونفس الأمر ينصب على جارتنا إسبانيا، حيث عرفت شراكتنا تصورات مهمة، في مختلف المجالات، بما في ذلك مسألة الهجرة غير الشرعية.



غير أن هذا التعاون يواجه اليوم، تحديات كبيرة، مرتبطة ببعض المقتضيات القانونية المتجاوزة، والقرارات القضائية البعيدة عن الواقع، التي تقبل مع الأسف، دون ترحيل الأصفال القاصرين، والأشخاص الذين ينتحلون صفة اللجوء، وتغذي أكماع الشبكات الإجرامية.

وأمام التصريحات اللامسؤولة، والاستغلال المفحوح لبعض الأوساط السياسية والإعلامية، نقول بأن الشراكة هي اختيار سياسي والتزام إرادي ولن تكون أبداً مثل أي ضغط أو تهديد أو ابتزاز.

وفي هذا الإطار، سيقدم المغرب لشركائه، وثيقة تتضمن رؤية استراتيجية، واضحة وعملية، تؤسس لتوجه جديد، يعزز التنمية المشتركة، والتنافسية الاقتصادية، والاستقرار الإقليمي.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

كما تعلمون، فالانتخاب البرلماني هو التزام سياسي، وتعاقب أخلاقي يربكم بالمواعين.

فكونوا دعاكم الله في مستوى هذه المسؤولية الوصية التي تتحملونها، أمام الله وأمام المواعين، وأمام التاريخ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلَاتٍ﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".